

ريادة
صدوف العوينة و المنعيل



دراسة الاحتياجات الاقراضية والتدريبية لمناطق جيوب الفقر

(قضاء برما / جرش)

يناير / 2011

المحتويات

وتقدير	شكر
3
4 قائمة الجداول
6 قائمة الأشكال

الفصل الأول: الاطار النظري

7 1/1 مقدمة
7 2/1 مشكلة الدراسة
8 3/1 مبررات الدراسة وأهدافها
10 4/1 منهجية الدراسة (المنهج المستخدم، مجتمع الدراسة، العينة وأدوات جمع البيانات وأسلوب التحليل الاحصائي المستخدم)

الفصل الثاني: صندوق التنمية والتشغيل

11 1/2 لمحة عامة
12 2/2 الخدمات التي يقدمها الصندوق
12 1/2/2 الخدمات المالية
17 2/2/2 الخدمات غير المالية

الفصل الثالث: المقومات الاقتصادية والطبيعية لمنطقة (برما/ جرش)

19 1/3 الموقع، المساحة والسكان
21 2/3 الواقع الاقتصادي في قضاء برما
22 3/3 الفقر والبطالة في قضاء برما
24 4/3 دور المؤسسات التنموية

الفصل الرابع: تحليل البيانات

26 1/4 خصائص عينة الدراسة
35 2/4 تحليل النتائج
53 3/4 آلية تنفيذ الدراسة

الفصل الخامس: التوصيات

شكر وتقدير

يتقدم صندوق التنمية والتشغيل بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود، ونخص بالذكر أصحاب العطفة متصرفي الأفضية المدروسة ورؤساء الجمعيات الخيرية والتعاونية المشاركين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أهالي المناطق المذكورة الذين ساهموا في إثراء هذه الدراسة من خلال مشاركتهم بمجموعات النقاش المركز.

كما لا يسعنا إلا تقديم وافر الشكر والتقدير لدائرة الاحصاءات العامة، لما قدمته من معلومات وبيانات تتعلق بمناطق جيوب الفقر المدروسة، والتي كان لها الأثر البالغ في إثراء الدراسة وتحقيق أهدافها.

فريق الدراسة

(اسماء فريق الدراسة)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
21	جدول رقم (1) عدد السكان، عدد ومتوسط حجم الأسر	1
22	جدول رقم (2) متوسط الدخل والانفاق للأسر في قضاء برما بالمقارنة مع المحافظة والعاصمة والمملكة	2
23	جدول رقم (3) معدل النشاط الاقتصادي المنقح والخام ومعدل البطالة في قضاء برما مقارنة بالمحافظة والمملكة	3
27	جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	4
28	جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب التركيب العمري	5
29	جدول رقم (6) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	6
31	جدول رقم (7) توزيع العينة حسب الحالة الزوجية	7
32	جدول رقم (8) توزيع العينة حسب الحالة العملية	8
34	جدول رقم (9) توزيع العينة حسب معدل دخل الأسرة	9
36	جدول رقم (10) توزيع العينة بحسب الأسباب التي تحول دون تأسيس المشروع الصغير	10
37	جدول رقم (11) توزيع العينة حسب الاحتياجات التدريبية قبل بدء المشروع	11
38	جدول رقم (12): توزيع العينة حسب الاحتياجات التدريبية بعد إقامة المشروع	12
39	جدول رقم (13) توزيع العينة حسب الاحتياجات التمويلية لبدء مشروع في قضاء برما	13
40	جدول رقم (14) توزيع العينة حسب الاحتياجات التنموية في قضاء برما	14
42	جدول رقم (15) توزيع العينة حسب طبيعة احتياجات قضاء برما من المشروعات	15
43	جدول رقم (16) توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة على إقامة المشروعات	16
44	جدول رقم (17) توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة نجاح واستمرارية المشروعات	17
45	جدول رقم (18) توزيع العينة حول مدى توفر خدمات التمويل في قضاء برما	18

47	جدول رقم (19) توزيع العينة حسب أسبقية الاستفادة من قروض سابقة	19
49	جدول رقم (20) توزيع العينة حسب العوامل المعيقة للاستفادة من القروض	20
50	جدول رقم (21) توزيع العينة حسب الرغبة في الحصول على تمويل اسلامي	21
51	جدول رقم (22) توزيع العينة حسب أسباب تفضيل الحصول على تمويل اسلامي	22
52	جدول رقم (23) توزيع العينة حسب صعوبات وعوائق الحصول على تمويل اسلامي	23
55	جدول رقم (24) المشروعات المقترحة الملائمة واقع قضاء برما	24
56	جدول رقم (25) تصنيف الدورات التدريبية المقترحة لقضاء برما	25
56		26
		27

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	شكل رقم (1) معدل النشاط الاقتصادي المنقح والخام بين قضاء برما مقارنة بالمحافظة والمملكة	24
2	شكل رقم (2) توزيع العينة حسب الجنس	27
3	شكل رقم (3) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	30
4	شكل رقم (4) توزيع العينة حسب الحالة الزوجية	31
5	شكل رقم (5) توزيع العينة حسب الحالة العملية	33
6	شكل رقم (6) توزيع العينة حسب مستوى دخل الأسرة	34
7	شكل رقم (7) توزيع العينة حسب الاحتياجات التمويلية لبدء مشروع في قضاء برما	40
8	شكل رقم (8) توزيع العينة حسب الاحتياجات التنموية في قضاء برما	41
9	شكل رقم (9) توزيع العينة حسب الاحتياجات التنموية في قضاء برما	42
10	شكل رقم (10) توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة نجاح واستمرارية المشروعات	45
11	شكل رقم (11) توزيع العينة حول مدى توفر خدمات التمويل في قضاء برما	46
12	شكل رقم (12) توزيع العينة حسب أسبقية الاستفادة من قروض سابقة	47
13	شكل رقم (13) توزيع العينة حسب الرغبة في الحصول على تمويل اسلامي	50
14	شكل رقم (14) توزيع العينة حسب أسباب تفضيل الحصول على تمويل اسلامي	51

الفصل الأول

الاطار النظري

1/1 مقدمة

يظطلع صندوق التنمية والتشغيل بالعديد من المهام والخدمات، التي تستهدف تلبية احتياجات الفئات المستهدفة في كافة المجتمعات المحلية في محافظات المملكة.

حيث يقوم إلى جانب تقديمه للخدمات الاقراضية والتدريبية، باعداد وتنفيذ الدراسات المكتبية والميدانية، والتي من أهمها دراسات تحديد الاحتياجات الاقراضية والتدريبية للمناطق.

ومع ازدياد الجهود الحكومية الموجهة لدعم وتأهيل مناطق جيوب الفقر، فقد واكب الصندوق تلك الجهود ليكملها بصورة تعكس التوازن المنشود، ما بين تغطية تلك المناطق من قبل مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء، لذا يقوم بمتابعة التحديثات الحكومية الخاصة باعلان مناطق جيوب الفقر، ليعمل بعد إجراء الدراسات بمتابعة توصياتها، المتمثلة بخدمة مواطني تلك المناطق، من حيث تمويل المشروعات الصغيرة التي تحتاجها المنطقة، ومن حيث عقد جلسات التوعية والدورات التدريبية التي يحتاجها الراغبين بالعمل والإنتاج من سكان تلك المناطق.

2/1 مشكلة الدراسة

استأثرت المشروعات الصغيرة باهتمام عالمي لا يزال قوياً، فقد ثبت من التجارب العالمية أن نسبة كبيرة من اقتصادات الدول النامية يمكن أن تحقق أعلى معدلات نمو حقيقي، من خلال توجيه الاهتمام الكافي بالمشروعات الصغيرة، وكثيراً ما يتم الاستشهاد بتجارب النمر الأسيوية الخمسة في هذا المجال.

وبذلك يغدو من الواجب على المؤسسات الراحية لقطاع المشروعات الصغيرة، رسم خطط عملها وحجمه وتوزيعه بالشكل الذي يساعد على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعلية، ولهذا تأتي هذه الدراسة لتحديد الاحتياجات الإقراضية والتدريبية التي تحتاجها مناطق جيوب الفقر، وهي المناطق التي تحتاج إلى جهود ماضية لردم الفجوة التنموية ما بينها وبين مناطق أخرى تعتبر حيوية من حيث الأسواق ومعدل الانتاجية.

وكخطوة أولية تعتبر دراسات تحديد الاحتياجات الإقراضية والتدريبية لمناطق جيوب الفقر هي البداية، حيث أنه من أبرز مخرجاتها التوصيات المقترحة والتي تقدم لأصحاب القرار، بهدف توجيه السياسات التنموية والإصلاحية لتلك المناطق، وعليه تصبح مشكلة الدراسة هي ضرورة تحديد ما هي احتياجات أبناء المجتمع المحلي من الخدمات الإقراضية والتدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل؟

3/1 مبررات الدراسة وأهدافها

ان اجراء هذه الدراسة له من المبررات المنطقية ما لا يسعنا إلا ذكرها، وأهمها:

(1) تقليص الفجوة التنموية ما بين مناطق المملكة ولا سيما المناطق الأقل حظاً، فتحقيق التنمية الجزئية يؤدي بالضرورة إلى إحداث تنمية هشة ذات خاصية انكماشية فضلاً عن أنها قصيرة الأمد.

(2) استكمال الصندوق بنجاح لمسيرته السابقة، على صعيد الإقراض والتدريب والتأهيل للفئات المستهدفة من الأفراد العاطلين عن العمل، وتشجيعهم على إقامة مشاريع توفر لهم مصدراً كريماً للدخل.

(3) بدء دخول الأردن لمرحلة الفرصة السكانية، والتي من أبرز معالمها دخول عدد كبير من خريجي المعاهد والجامعات من الشباب والقادرين على العمل، سن الانتاج والعطاء وبناء وتنمية المجتمع الأردني، وعليه لا بد من استثمار طاقاتهم في العمل والانتاج وإلا تكون

العواقب وخيمة تتمثل بتدهور الإقتصاد المحلي وزيادة المشكلات الاجتماعية وتنامي معدلات الجريمة.

(4) تحقيق أهداف الصندوق في توفير تمويل للفئات المستهدفة وتعزيز فرص التشغيل الذاتي لهذه الفئات، من خلال الموائمة بين الاحتياجات الحقيقية و فرص التمويل و التأهيل.

(5) بناءً على التوجيهات الملكية للحكومة الرشيدة بالتوجه إلى مناطق جيوب الفقر من أجل تنمية هذه المناطق من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية، قرر صندوق التنمية والتشغيل التوجه إلى كافة مناطق جيوب الفقر من أجل دراسة الاحتياجات الإقراضية والتدريبية لأهالي وأبناء هذه المناطق و التعرف على الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لها.

أما أهداف الدراسة فانها تهدف بشكل رئيسي إلى تحديد السبل اللازمة لتنمية مناطق جيوب الفقر المعتمدة حسب كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم، من أجل رفع إنتاجية مواطني تلك المناطق من خلال تقديم الخدمات الإقراضية والتدريبية، لتحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد والأسرة والمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر و البطالة.

كما ينبثق عن هذا الهدف العام أهداف فرعية أخرى أهمها:

(1) تحديد احتياجات أهالي المنطقة من التدريب والتأهيل والمرتبطة مع احتياجات السوق المحلي في المنطقة.

(2) تحديد احتياجات أهالي المنطقة من المشروعات الصغيرة، القابلة للتنفيذ وفق المعطيات الواقعية والإمكانيات الفعلية للأفراد العاطلين عن العمل والراغبين بزيادة إنتاجيتهم من خلال إقامة مشروعات صغيرة مستدامة.

(3) تحديد ومناقشة الفرص المتاحة أمام أبناء المجتمع المحلي لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة في المنطقة.

4/1 منهجية الدراسة

أولاً منهج الدراسة المستخدم: يعتبر اختصاص هذه الدراسة من أحد ميادين العلوم الاجتماعية، وعليه تستخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

ثانياً مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المناطق المعلنة رسمياً بكتاب دولة رئيس الوزراء بأنها مناطق جيوب فقر.

ثالثاً عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة في كل منطقة، والتي ستحضر جلسات النقاش المركز، وستقوم بتعبئة استمارة الدراسة.

رابعاً أدوات جمع البيانات: عمدت الدراسة إلى استخدام مصادر أولية مثل تطوير استبانة مصممة لغايات تحديد احتياجات الفئات المستهدفة من الاقراض ومن التدريب، ومصادر ثانوية للبيانات مثل بيانات مؤسسات بحثية متخصصة كالإحصاءات العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

خامساً أسلوب التحليل الإحصائي: لتوضيح النتائج التي تتوصل إليها الدراسة، سيتم استخدام بعض أساليب الإحصاء البسيط كالنسب والتكرارات الموضحة لاحتياجات الفئات المستهدفة، كما سيتم استخدام أساليب إحصائية تحليلية أخرى بحسب طبيعة البيانات.

الفصل الثاني صندوق التنمية والتشغيل

1/2 لمحة عامة

دأب صندوق التنمية والتشغيل على إعداد وتنفيذ دراسات تحديد الاحتياجات الإقراضية والتدريبية لمختلف محافظات المملكة، وذلك كأحد أبرز الخدمات الفنية المساندة للإقراض التي يقدمها لفئاته المستهدفة، ويعمل على تنفيذ هذه الدراسات فريق من نخبة من المتخصصين في اعداد وتنفيذ الدراسات الميدانية، بهدف تقديم صورة واضحة وشاملة حول احتياجات المناطق المستهدفة.

وبعد اعلان وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن تغير خارطة مناطق جيوب الفقر في المملكة، لتعلن انبثاق (22) منطقة بعضها كانت من ضمن المناطق المحددة في العام 2006 وبالبعض الآخر مناطق جديدة دخلت بناء على التقدير الجديد لخط الفقر المطلق في المملكة والذي بلغ (556) ديناراً للفرد سنوياً، حيث بلغ في حده الأقصى (581) ديناراً في محافظة العاصمة وفي حده الأدنى (527) ديناراً في محافظة المفرق. وقد حددت الوزارة لجنة مختصة لوضع أسس ومعايير تحديد مناطق جيوب الفقر وفقاً للمتغيرات الجديدة وأهمها مستوى خط الفقر المطلق للفرد، حيث قررت اللجنة تحديد المناطق التي تزيد فيها نسبة الفقر عن 25% كمناطق جيوب فقر ذات أولوية.

تشمل مناطق جيوب الفقر الجديدة: الرويشد، الأغوار الجنوبية (غور الصافي)، وغور المزرعة، الديسة، كفرنجة، حوشاء، دير الكهف، بلعما، عرجان، البادية الشمالية الغربية، الجفر، وادي عربة، القويرة، الموجب، البادية الشمالية، الصالحية، الخالدية، القطرانة، بصيرا، الأغوار الشمالية (الشونة الشمالية)، برما، المريغة وأم الرصاص.

2/2 الخدمات التي يقدمها الصندوق

يسعى الصندوق منذ تأسيسه وبشكل دؤوب لتقديم الخدمات الأفضل لعملائه من المواطنين، لاسيما وأن لهذه الخدمات شقين، حيث يتمثل الشق الأول بتقديم خدمة تمويل إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب برنامج التمويل المطلوب. أما الشق الثاني من الخدمة فيتمثل بتقديم المساعدات غير المالية مثل التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل، فضلا عن إعداد وتنظيم حملات التوعية بأهمية المشاريع الصغيرة وكيفية إدارة المشاريع الجديدة وتطوير القائم منها لكل مواطن يطلب أو يبحث عن هذا النوع من الخدمة بالإضافة إلى خدمات التأمين الصحي والتأمين على الحياة للمقترضين وتقديم الحوافز المادية من خلال جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر و الريادة.

1/2/2 الخدمات المالية

وفيما يلي تفصيل لأنواع البرامج و آليات تقديم الخدمة لدى الصندوق:

أولاً: التمويل المباشر

هو أحد البرامج التمويلية لإقراض الأفراد والجماعات والذي يتم وفقاً لآليات وإجراءات مكتوبة مسبقاً، من خلال مركز الصندوق أو الفروع أو النوافذ الإقراضية المنتشرة في محافظات المملكة .

أما البرامج التمويلية التي يقدمها الصندوق من خلال الإقراض المباشر، فهي على النحو التالي:

❖ برنامج إنشاء المشاريع الجديدة

يتم تمويل الأفراد المؤهلين بحرفة أو مهنة من حملة الشهادات الجامعية، من خلال هذا البرنامج بقروض سقفاها (15.000) دينار لكل قرض، تسدد خلال (6) سنوات مع مهلة سداد لأول (6) أشهر بمعدل مرابحة (6.5) % ثابتة سنويا، شريطة إقامة مشاريع مرخصة ومسجلة بشتى القطاعات.

❖ برنامج تطوير المشاريع القائمة

صمم هذا البرنامج ليخدم تمويل المشاريع القائمة بهدف زيادة حجم أو نوع أو نشاط المشروع وبالتالي المحافظة على فرص العمل القائمة و توفير مزيداً من فرص العمل، ومن خلال هذا البرنامج يستطيع المقترض الحصول على قرض لا يتجاوز (15.000) دينار وبمعدل مرابحة (7.5)% ثابتة سنويا لمدة (6) سنوات مع مهلة سداد تصل إلى (6) أشهر.

❖ برنامج إقراض المشاريع الريادية

أنشئ برنامج المشاريع الريادية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، لتمويل المشاريع التي تمتاز بمبادرة مميزة من حيث نوع المنتج أو الخدمة ومن حيث عدد فرص العمل التي توفرها هذه المشاريع والموقع الجغرافي لها، كما تمتاز المشاريع الريادية بأساليب عمل جديدة ومتطورة، وبحثها عن أسواق متنوعة.

يقدم هذا البرنامج تمويل لغاية (50.000) دينار وبفائدة تبلغ (9%) متناقصة سنويا، بمهلة سداد تصل إلى (6) أشهر من ضمن المدة الكاملة للقرض والتي تبلغ سبع سنوات كحد أقصى.

❖ برنامج تمكين المرأة

ويهدف هذا البرنامج لتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، مما ينعكس على تحسين المستوى المعيشي للأسرة، ويقدم البرنامج تمويلاً بقيمة (2000) دينار كحد أقصى بمرابحة إسلامية 6.5% و لمدة (6) سنوات ومهلة سداد تصل إلى (6) أشهر، بشروط ميسرة.

❖ برنامج تمويل متقاعدني الضمان الاجتماعي

بدأ تفعيل هذا البرنامج في النصف الثاني من العام 2008، ويهدف هذا البرنامج لتحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين من الضمان الاجتماعي، من خلال تمويل مشاريع إنتاجية خاصة بهم حيث تم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتخصيص مبلغ (5) ملايين دينار يتم إدارتها من قبل الصندوق وفقاً لشروط وآلية تمويل المشاريع الجديدة والتطوير المعمول بها في الصندوق، وبمراجعة إسلامية (6.5%) ولمدة (6) سنوات ومهلة سداد لمدة (6) أشهر.

❖ برنامج تمويل الأقساط الجامعية

ويهدف هذا البرنامج لتمويل الأقساط الجامعية للطلبة المحتاجين والفقراء في الجامعات الرسمية، بحيث يغطي كلفة التعليم الجامعي للطلبة المتميزين خلال فترة دراستهم الجامعية وحسب تعليمات خاصة تأخذ بعين الاعتبار التخصص الجامعي والأداء الأكاديمي، وموائمة مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل، وتعطى الأولوية للطلبة من أبناء المقترضين من الصندوق، ويقدم البرنامج قرضاً بسقف أعلى (15.000) دينار ويتقاضى الصندوق عوائد التمويل الإسلامي (5.5%) ولمدة (6) سنوات ومهلة سداد لمدة (6) أشهر، ويصرف القرض على دفعات وحسب الفصول الدراسية وفقاً لآلية خاصة وبشروط سهلة وميسرة.

❖ برنامج تمكين سكان المخيمات

ويهدف هذا البرنامج لتحسين المستوى المعيشي لسكان المخيمات، من خلال تمويل مشاريع إنتاجية خاصة بهم حيث تم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع دائرة الشؤون الفلسطينية لتخصيص مبلغ نصف مليون دينار يتم إدارتها من قبل الصندوق وفقاً لشروط وآلية تمويل المشاريع الجديدة والتطوير المعمول بها في الصندوق، وبمراجعة إسلامية 6.5% ولمدة (3) سنوات ومهلة سداد لمدة (3) أشهر.

❖ برنامج تمويل سكان مناطق جيوب الفقر

تعتبر مناطق جيوب الفقر من المناطق المستهدفة للصندوق منذ نشأته ولتعزيز دورة وخدماته تم توقيع اتفاقية بالتعاون مع وزارة التخطيط و التعاون الدولي نهاية عام 2008 لإنشاء برنامج متخصص لهذه المناطق.

ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين الأسر والأفراد الفقراء والباحثين عن العمل في مناطق جيوب الفقر من إقامة مشاريع إنتاجية مدره للدخل وبناءا على هذا البرنامج يتم تمويل المشاريع الجديدة وإمكانية تمويل مشاريع تمكين المرأة الريفية بحيث لا يتجاوز سقف التمويل (10.000) دينار للمشروع الواحد بنسبة مرابحة إسلامية تبلغ (5%) وان يكون الحد الأعلى لفترة السداد (6) سنوات و مهلة سداد (6) أشهر.

❖ مشروع دعم التمويل الدقيق

أطلق الصندوق بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية مشروع تعزيز التمويل الإسلامي الدقيق في المملكة ، ويهدف المشروع الممول من البنك الإسلامي للتنمية إلى تحسين الوضع المعيشي لشرائح مختلفة من العاطلين عن العمل من الفقراء الأردنيين النشيطين اقتصاديا و العاملين المهرة والنساء وأصحاب المشاريع الدقيقة الحديثة والأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق إتاحة خدمات التمويل الدقيق والتدريب وبناء قدرات صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسات التمويل الدقيق بالمملكة ، و تعطى الأولوية لسكان مناطق جيوب الفقر و الاسر المنتجة في الأرياف و البوادي .

و ينقسم المشروع الى برنامجين، هما :

* تمويل المشاريع الدقيقة (الميكروية)

يهدف هذا البرنامج الى تمويل المشاريع عن طريق المراجعة الإسلامية لإنشاء مشاريع جديدة او لتطوير مشاريع قائمة ، و يصل سقف التمويل الى مبلغ (3500) دينار أردني ، و مدة السداد تصل الى (5) سنوات، و فترة سماح تصل الى (3) أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية ، و يتقاضى الصندوق مراجعة إسلامية بما يعادل (6.5) % من قيمة التمويل المقدم للأمر بالشراء .

* تمويل الأنشطة المدرة للدخل

يخدم هذا البرنامج فئة العاطبين عن العمل و من خريجي الجامعات او المعاهد او المدارس المهنية ، وللعامبين المهرة و صغار الحرفيين و التجار ، و للاسر الفقيرة الريفية المنتجة، ولذوي الاحتياجات الخاصة النشطين اقتصاديا ، و يصل سقف التمويل الى مبلغ (700) دينار أردني، و مدة السداد تصل الى (24) شهرا، وفترة السماح الى (1) شهرا، و يتقاضى الصندوق مراجعة إسلامية بما يعادل (6.5) % من قيمة التمويل المقدم للأمر بالشراء .

ثانياً: الإقراض غير المباشر

أحد برامج الصندوق الإقراضية والذي يعمل على إقراض مؤسسات وهيئات تتمتع بالقدره المؤسسية، والانتشار الواسع في المحافظات بالإضافة إلى السيرة الانتمانية الجيدة، بهدف إعادة الإقراض للفئات المستهدفة من الصندوق في مناطق عمل هذه الهيئات، وتصبح هذه المؤسسات الوسيطة كأذرع مساندة لتحقيق أهداف الصندوق من خلالها وفيما يلي طرق التمويل غير المباشر التي تتبعها الصندوق:

❖ مؤسسات التمويل الميكروية MFI's

يعتبر صندوق التنمية والتشغيل مظلة لمؤسسات التمويل الميكروية فهو يقوم بإقراض مؤسسات التمويل الميكروية MFI's مبالغ تتراوح ما بين نصف مليون دينار إلى مليون دينار لكل مؤسسة سنويا، لإعادة إقراضها للمواطنين لتتوزع على إنشاء المشاريع الفردية والمشاريع الميكروية الرسمية وغير الرسمية، شريطة أن يخصص ما لا يقل عن 30% من مبلغ التمويل لخارج مراكز المحافظات.

❖ مراكز إقراض ميكروية محلية (مراكز انتمان) للجمعيات

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم القروض الميكروية للأفراد الفقراء والباحثين عن العمل في البيئات المحلية والمناطق الريفية، من خلال تمويل الجمعيات المنتشرة في المناطق الجغرافية المختلفة البعيدة والتي لا يستطيع أفرادها الوصول إلى مركز الصندوق أو فروعه، ويصل سقف الإقراض لهذه الجمعيات مبلغ (100) مائة ألف دينار ليتم إعادة إقراضها للمواطنين بين 200 دينار إلى 1000 دينار. وغالبا ما تكون هذه المشاريع منزلية.

2/2/2 الخدمات غير المالية

تعتبر الخدمات غير المالية للصندوق الذراع الثانية التي تمد المواطنين بالعديد من الخدمات المساندة للإقراض والتي تهدف إلى تعزيز الروح الريادية وثقافة الاعتماد على الذات لدى المواطن الأردني، كما يدخل في صميم هذه الخدمات الدراسات والبحوث المكتبية والميدانية وفيما يلي نبذة عن أهم الخدمات غير المالية التي يقدمها الصندوق للفئات المستهدفة:

❖ التدريب والتأهيل.

❖ التوعية بأهمية المشاريع الصغيرة.

❖ إعداد الدراسات والمسوحات الميدانية.

❖ خدمات التأمين على الحياة والتأمين الصحي.

ومن هنا فإن الصندوق يقوم من خلال هذه الدراسة بتنفيذ مسح ميداني لتحديد الاحتياجات التدريبية والتمويلية لجيوب الفقر في كافة المحافظات، وقد عمل لتحقيق ذلك فقد تم تشكيل فرق عمل متخصصة لزيارة جميع المناطق في المحافظات في وقت واحد، بالتعاون مع فروع ونوافذ الصندوق المنتشرة في المحافظات، وعلى ضوء نتائج هذا المسح فقد تم تحديد الفئات المستهدفة لغايات التمويل وخلق بيئة استثمارية مناسبة في هذه المناطق وإقامة مشروعات تخدم تلك المناطق مع مراعاة الميزة النسبية لكل محافظة، وذلك للوقوف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمقترضين لتحديد مدى نجاح الصندوق في تحقيق استراتيجيته الهادفة إلى تحقيق الأهداف الوطنية وبالتالي التنمية الشاملة.

سيتناول الفصل الثالث كافة الخصائص التي تتعلق بمناطق جيوب الفقر التي نفذ فيها الصندوق دراسته ميدانياً، وذلك من خلال توضيح أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تميز تلك المناطق ومن ثم عرض النتائج التفصيلية التي توصلت إليها الدراسة، لتوضيح الاحتياجات الاقراضية والتدريبية لتلك المناطق.

الفصل الثالث

المقومات الإقتصادية والطبيعية لمنطقة (برما)

تأتي هذه الدراسة انسجاماً مع المبادرات الملكية الداعية إلى تفعيل التعاون والتنسيق فيما بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين بشكل مباشر، ودراسة أسباب الفقر والبطالة، ومحاولة وضع الحلول من خلال دراسة الاحتياجات الإقراضية والتدريبية، وتحسين الخدمات الإقراضية والتمويلية المقدمة لهم، وإيجاد الفرص أمام الشباب للعمل والإبداع والإنتاج لا سيما في مناطق جيوب الفقر، التي تحتاج إلى مزيد من الرعاية الخاصة من حيث زيادة الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها، لذا استوجب التدخل الواعي والهادف من مؤسسات الدولة للعمل على تحسن تلك نوعية الحياة في تلك المناطق من خلال المشاريع الاستثمارية المكثفة للعمالة ومن خلال تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتحفيز الفكر الريادي لسكان تلك المناطق وتشجيعهم على العمل وزيادة الانتاجية.

وتتسم مناطق جيوب الفقر بعدد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدت عليها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لتصنيفها كمناطق جيوب فق وأهمها أن تزيد فيها نسبة الفقر عن 25% لاعتبارها كمناطق جيوب فقر ذات أولوية، وفيما يلي أبرز خصائص منطقة (برما) في محافظة جرش.

1/3 الموقع، المساحة والسكان

تقع برما غرب من محافظة جرش وتبعد عنها (30كم)، كما تبعد (65) كم عن العاصمة عمان، وتتبع إدارياً لمحافظة جرش وتشكل مساحتها خمس مساحة المحافظة. ويعود أصل تسمية برما نسبة إلى تضاريس المنطقة المختلفة، حيث أن الاسم مكون من

جزئين (بر + ماء)، حيث يتميز الغطاء النباتي الحيوي في منطقة برما بأنه محاط بغابات حرجية تتميز بوجود آلاف الأشجار الحرجية الرمانية كالصنوبر، البلوط، السنديان، البطم، التي يبلغ عمرها مئات السنوات، لا سيما غابات الزيتون البري *Olea europea* التي تغطي مساحة (100) هكتار. أما المناخ فيعتبر معتدل صيفاً وبارد شتاءً.

أما السهول فهي مزروعة بأشجار الزيتون، العنب، التين، المشمش، اللوز، الجوز، والخضروات، القمح، الشعير، العدس، كما وتستخدم للمراعي. كما تشتهر برما بكثرة ينابيعها التي يقارب عددها (100) عين ماء.

ومن العشائر الموجودة في برما: (المزاهره، العودات، البطايحه، المراعبه، العظامات، الشрман، العلاونه، الحناتله، الشعار، النسور، العفايفه). أما التجمعات السكانية في برما فهي: المنصورة (الخشبية)، الجزازة، المجدل، عليمون، همتا، الفوارة، الهونة.

أما من حيث بعض الخصائص الديموغرافية العامة للسكان في مقارنة ما بين منطقة برما ومحافظة جرش والمملكة ككل، فالجدول الآحق رقم (1) يبين أن عدد السكان المقيمين في المنطقة الذي يمثل 7% من عدد سكان المحافظة، وأن عدد سكان محافظة جرش يمثلون 2.6% من عدد السكان في المملكة.

وتشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة إلى أن محافظة جرش بشكل عام تتسم بتركز الكثافة السكانية العالية، حيث تبلغ (409,8) فرد/كم²، بينما يبلغ معدل الكثافة السكانية في المملكة (63) فرد/كم².

جدول رقم (1) عدد السكان، عدد ومتوسط حجم الأسر

عدد السكان	11,590 نسمة (7% من المحافظة)	156,675 نسمة (2.6% من المملكة)	5,980,000 نسمة
متوسط حجم الأسرة	7,58 فرد	6,4 فرد	5,7 فرد
عدد الأسر	1,371 أسرة (5,1% من المحافظة)	26,250 أسرة (2,7% من المملكة)	982,456 أسرة

المصدر: موقع دائرة الإحصاءات العامة

2/3 الواقع الاقتصادي في قضاء برما

يبلغ عدد سكان برما قرابة (12,000) نسمة، يعمل غالبيتهم بالزراعة وتربية الأغنام، والتجارة والوظائف الحكومية والعسكرية، كما يعمل عدد منهم ضمن مشروعات صغيرة خاصة بهم.

وكما هو مبين في الجدول رقم (2) وبحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة للعام 2010، فيظهر وجود انخفاض في متوسط دخل الأسر في قضاء برما، عن متوسط دخل الأسر في المحافظة بحدود قاربت (1000) دينار، وهذا يشير بوضوح أن فقر موارد الأسر في قضاء برما بالمقارنة مع المحافظة، ويظهر أكثر بوضوح أكبر عند المقارنة بمتوسط دخل الأسر في محافظة العاصمة والذي بلغ حوالي (8900) بفرق يفوق (3200) دينار، وبفرق عن متوسط دخل الأسر بالمملكة يزيد عن (1900) دينار بالسنة لكل أسرة.

أما عن متوسط افاق الأسر على احتياجاتها المختلفة من المواد والسلع والخدمات الأساسية، فيشير الجدول نفسه إلى انخفاض قيمة الانفاق السنوي للأسر في قضاء برما بالمقارنة مع معدل انفاق الأسر في المحافظة وفي المملكة بحوالي (500) دينار و (2260) دينار على التوالي، وهذا الانخفاض عائد إلى انخفاض معدل الدخل السنوي.

جدول رقم (2): متوسط الدخل والانفاق للأسر في قضاء برما بالمقارنة مع متوسط الدخل والانفاق في المحافظة والعاصمة والمملكة

متوسط الدخل والإنفاق (بالدينار الأردني)		القضاء
متوسط إنفاق الأسرة	متوسط دخل الأسرة	
6753.3	6669.6	محافظة جرش
6259.2	5683.6	برما
10283.5	8896.0	محافظة العاصمة
8516.5	7590.4	المملكة

3/3 الفقر والبطالة في المنطقة

يعتبر معدل النشاط الاقتصادي المنقح لمنطقة ما، من الاحصاءات الهامة التي تعكس مدى انخراط السكان فوق (15) عام بممارسة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، والتي تؤثر بشكل مباشر في معدل الانفاق الأسري، وبالتالي تحديد نسبة سكان تلك المنطقة من الفقراء الذي يقعون دون خط الفقر الوطني أو فوقه، والذي بناءً عليه يتم إعلان المنطقة من ضمن مناطق جيوب الفقر إذا ما زادت فيها نسبة الفقر عن 25%.

وعند تفحص الجدول رقم (3) يتبين أن معدل النشاط الاقتصادي المنقح في قضاء برما يقل بشكل بسيط عن معدل النشاط الاقتصادي المنقح للمحافظة ويقل عن معدل المملكة بنحو (1.6)، فيما يعكس معدل النشاط الاقتصادي الخام فارقاً أكبر، ومنه نستنتج وجود ارتفاع في معدل الاعالة في برما، نظراً لوجود نسبة كبيرة من صغار السن (ممن تقل أعمارهم عن 15 عام) بين عدد السكان.

كذلك يوضح الجدول نفسه ارتفاع معدل البطالة في قضاء برما بالمقارنة مع المحافظة والمملكة، وهذا يعكس حاجة القضاء الماسة لمشروعات إنتاجية مكثفة للعمالة، إلى جانب المشروعات الصغيرة المولدة للدخل، لذا يبدو أن

جدول رقم (3): معدل النشاط الاقتصادي المنقح والخام ومعدل البطالة في قضاء برما مقارنة بالمحافظة والمملكة

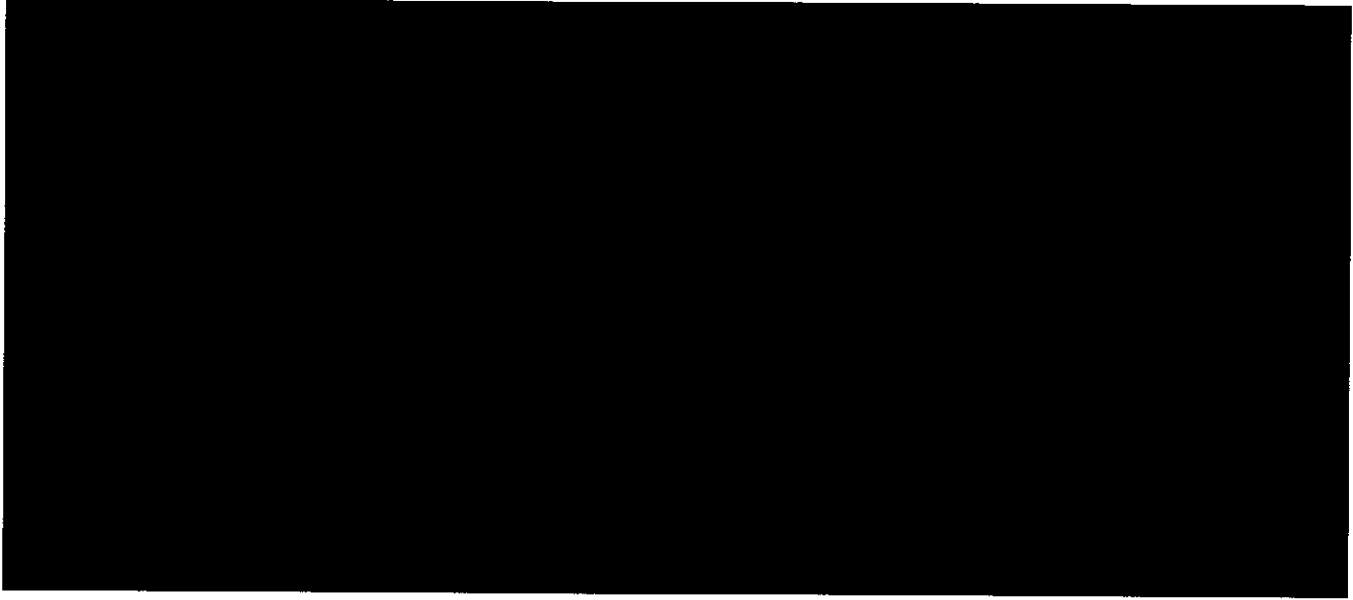
25.0	23.1	20.3	معدل النشاط الاقتصادي الخام *
39.8	38.6	38.2	معدل النشاط الاقتصادي المنقح **
13.1	16.2	26	معدل البطالة ***

* عدد السكان النشيطين اقتصادياً وأعمارهم 15 سنة فأكثر منسوباً لعدد السكان الكلي.

** عدد السكان النشيطين اقتصادياً وأعمارهم 15 سنة فأكثر منسوباً لمجموعة السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر.

*** عدد السكان المتعطلين وأعمارهم 15 سنة فأكثر منسوباً لإجمالي قوة العمل.

الشكل رقم (1): معدل النشاط الاقتصادي المنقح والخام بين قضاء برما مقارنة بالمحافظة والمملكة



4/3 دور المؤسسات التنموية

بعد اعلان قضاء برما كجيب فقر اتجهت جهود العديد من المؤسسات الوطنية لمساعدة تلك المنطقة لتحسن مستوى الخدمات الاجتماعية وخدمات الدعم الفني والتمويلي فيها، وكان الصندوق من المبادرين في تقديم كافة التسهيلات المتاحة لديه لمناطق جيوب الفقر، لا سيما من خلال برنامج تمويلي خاص بسكان مناطق جيوب الفقر، وفيما يلي عرض لأبرز جهود المؤسسات التنموية في قضاء برما.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال برنامج تعزيز الانتاجية "ارادة"، للمنطقة لتنفيذ دراسة حول الواقع الاقتصادي والاستثماري للقضاء بهدف اعداد خطة عمل لتطوير المنطقة، من خلال تنفيذ برنامج لمدة اسبوعين بعقد جلسات عصف ذهني مع السكان لقياس قابلية العمل والانتاج لديهم، وتحديد معوقات الاستثمار خاصة من نواحي التمويل. وجاء التوصية بتحفيز السكان نحو تأسيس تجمع لمشاريع منزلية تقوم بالنشاط نفسه، وتوفر حجم انتاج قابل للتسويق وبحجم استثمار صغير يتناسب مع قدرة السكان على السداد، كذلك تقديم توصية أخرى تتعلق بقيام شراكة بين هذه التجمعات ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في القضاء.

وبمبادرة من صندوق التنمية والتشغيل فقد تم تمويل مشروعات صناعة القش وصناعة الصابون وزراعة الفطر، استفاد منها اكثر من 100 عائلة اضافة الى انه تم اعداد دراسات جدوى مبسطة لهذه المشروعات، إضافة إلى تقديم التدريب اللازم لأصحاب تلك المشروعات من محاضرات وجلسات تدريبية ودعم فني.

كذلك فقد بادرت مديرية تنمية جرش في العام 2009 إلى تنفيذ خمسة مشاريع انتاجية لخمس اسر محتاجة في برما، باعتبارها احدى بؤر الفقر في المحافظة وتحتاج الى زيادة في المشاريع التنموية والانتاجية.

ويهدف هذا البرنامج الى المساهمة في ايجاد فرص عمل جديدة وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المعوزة، لتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات وتغيير اتجاهات الأسر من تلقي المساعدات والمعونات، الى المساهمة في الانتاج والبناء.

وقد تم إعطاء الأولوية للأسر كبيرة الحجم متدنية الدخل، ولا سيما تلك التي لديها أفراد معاقين او مسنين او عاطلين عن العمل، او الأسر التي تعيلها امرأة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات الخاصة بمنطقة برما باعتبارها من مناطق جيوب الفقر، من خلال الدراسة الميدانية التي نفذها الصندوق عن طريق عقد حلقات نقاش مركزة تبعها تعبئة استمارات خاصة لجمع البيانات الأساسية التي تخدم أهداف الدراسة، والتي تقيس بشكل مباشر الاحتياجات الاقراضية والتدريبية لسكان المنطقة.

1/4 خصائص عينة الدراسة في منطقة برما

يتناول هذا الجزء تحليل عينة الدراسة من حيث خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، من حيث تحليل أهم المتغيرات المستقلة التي لها تأثير مباشر على اتجاهات المبحوثين المتعلقة باحتياجاتهم الاقراضية والتدريبية، مثل: الجنس، الفئة العمرية، الحالة الزوجية، المؤهل العلمي، الحالة العملية ومعدل الدخل .

أولاً: الخصائص الديموغرافية

1. الجنس

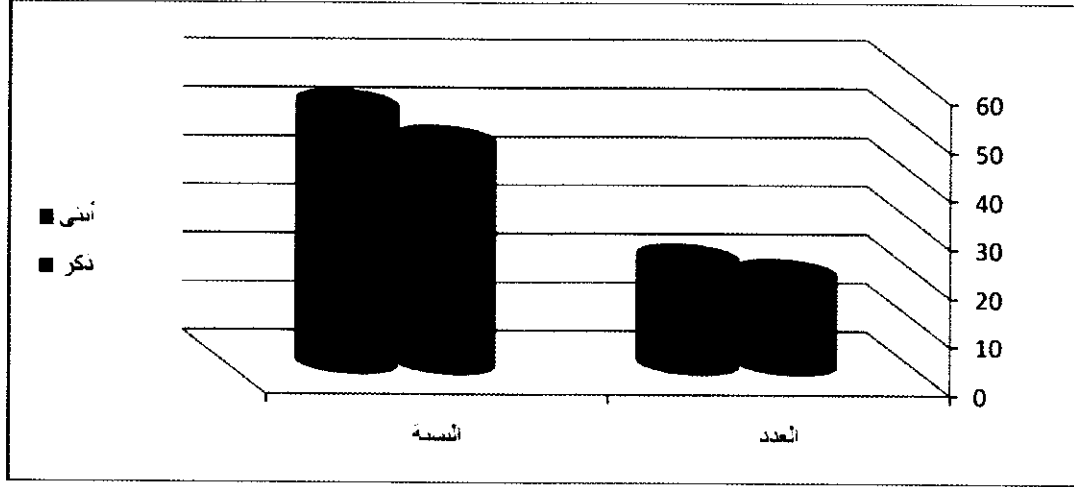
شارك بحلقات العصف الذهني التي نفذتها الدراسة كأسلوب لجمع البيانات في منطقة برما (41) فرد من كلا الجنسين، كان توزيعهم - كما يبين الجدول اللاحق رقم (4) - متقارب إلى حد ما، حيث بلغت نسبة الإناث 53% بمقابل 46% للذكور، وقد تعزى هذه النسب المتقاربة إلى اهتمام كل من الإناث والذكور على حد سواء في المنطقة، بالقضايا المتعلقة بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كأحد أهم الأساليب الانتاجية لزيادة دخل الأسر وبالتالي تحسين نوعية الحياة.

جدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	19	46.3%
انثى	22	53.7%
المجموع	41	100.0%

كذلك يوضح الشكل البياني اللاحق رقم (2) التقارب ما بين نسبة حضور كل من الإناث والذكور لحلقات العصف الذهني التي نفذتها الدراسة في منطقة برما.

الشكل رقم (2): توزيع العينة حسب الجنس



2. التركيب العمري

يشير الجدول رقم (5) إلى أن الفئات العمرية التي تتراوح ما بين (30 - 40) قد شكل مجموعهم 78% من مجموع أفراد عينة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الفئة العمرية غالباً ما تكون بحاجة إلى تحسين مستوى دخلها، حيث أنه يبلغ هذه الفئة العمرية عادة يكون الأفراد قد كونوا أسرهم وبدأوا بالفعل بالانفاق عليهم من المأكل والملبس والتعليم والاحتياجات المختلفة، لذا يشعرون أكثر من غيرهم بضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البدء بإقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل.

الجدول رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب التركيب العمري

الفئات العمرية	العدد	النسبة
20-25	6	14.6%

26-30	14	34.1%
31-40	18	43.9%
41-50	3	7.3%
المجموع	41	100.0

ثانياً: الخصائص الاجتماعية

3. المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث تبين أن أعلى نسبة حضور للحلقات النقاشية كانت ممن يحملون شهادة الثانوية العامة والتي بلغت نسبتهم 58,5%، في حين بلغت نسبة من يحملون المستوى الجامعي فقط 4%، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الوظائف الحكومية أو الوظائف في القطاع الخاص في المملكة، أصبحت تتطلب الشهادة الجامعية الأولى كحد أدنى لذا فهذه الفئة تجد ضالتها من المهن الوظيفية في المؤسسات العامة والشركات الكبرى، بينما يهتم حملة شهادة الثانوية العامة بالتعرف إلى الفرص التدريبية والتمويلية التي تعرضها الجهات المتخصصة كالصندوق، لذا فهم مهتمون بحضور مثل هذه الورش في المجتمعات المحلية مثل منطقة برما.

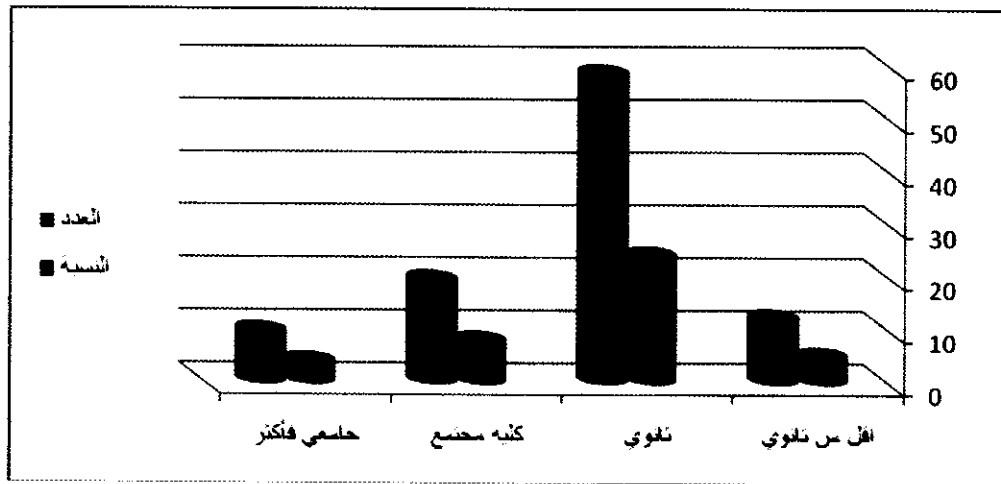
الجدول رقم (6): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
اقل من ثانوي	5	12.2%

ثانوي	24	%58.5
كلية مجتمع	8	%19.5
جامعي	4	%9.8
المجموع	41	100.0

كذلك يوضح الشكل اللاحق رقم (3) النسبة التي تمثل حملة شهادة الثانوية العامة في العينة والتي تليها حملة شهادة الدبلوم بالمقارنة مع باقي الفئات التعليمية.

الشكل رقم (3): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي



4. الحالة الزوجية

يشير الجدول رقم (7) إلى ارتفاع نسبة المتزوجين في العينة بالمقارنة بالأشخاص غير المتزوجين أو الأرمال حيث بلغت نسبتهم 41,5%، ويدل ذلك على الاهتمام

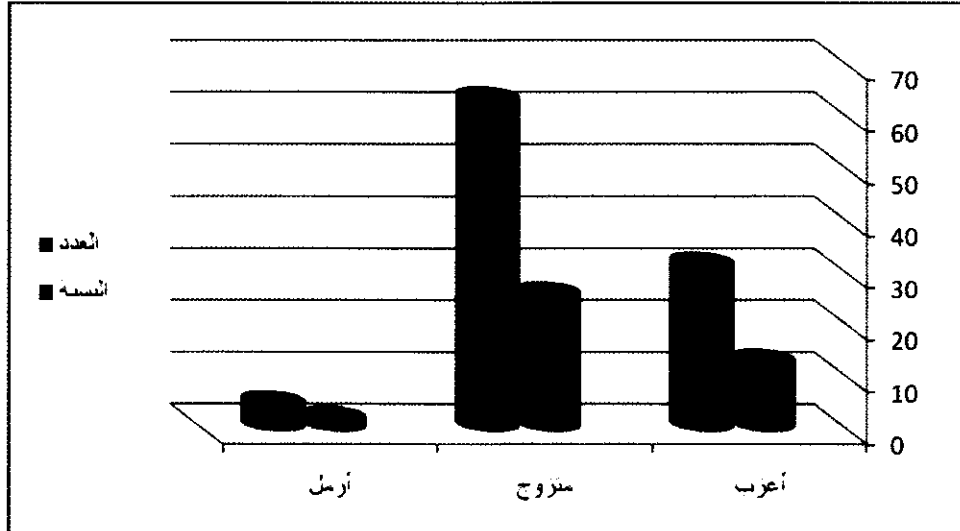
المتزايد لدى فئة الأشخاص المتزوجين وميلهم إلى تحسين مستوى دخلهم، باعتبار أنهم مسؤولون عن تأمين كافة الاحتياجات الأسرية للأبناء، الذين تنامي متطلباتهم مع تقدمهم بالعمر كمستهلكين، إلى حين يصبحوا أفراداً منتجين قادرين على تحصيل دخلهم الخاص بهم.

الجدول رقم (7): توزيع العينة حسب الحالة الزوجية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	13	31.7%
متزوج	17	41.5%
أرمل	11	26.8%
المجموع	41	100.0%

وفيما يلي الشكل رقم (4) الذي يعكس بوضوح نسبة الأفراد المتزوجين في العينة.

الشكل رقم (4): توزيع العينة حسب الحالة الزوجية



ثانياً: الخصائص الاقتصادية

5. الحالة العملية

من واقع بيانات الجدول رقم (8) يتبين أن ما يزيد عن نصف العينة لم يكونوا يعملون بنسبة 51%، بمعنى أنه لم يكن لديهم أي نشاط اقتصادي مدر للدخل، بينما وصلت نسبة العاملين بمهن مدرة للدخل حوالي 49%، ولكن حضورهم لجلسة النقاش المركزة تدل أنهم كانوا يرغبون بتحسين مستوى دخلهم، من خلال الاستفادة من فرص التدريب أو التمويل لمشروعات صغيرة مولدة للدخل.

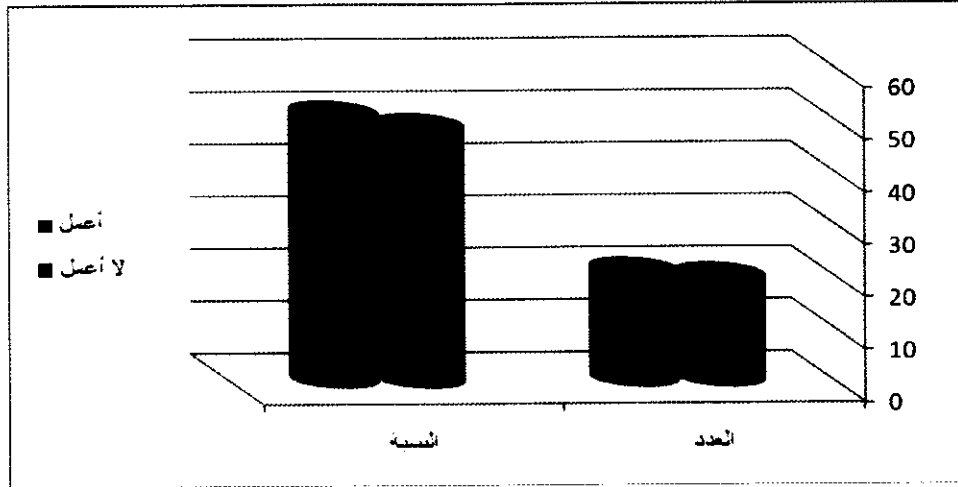
الجدول رقم (8): توزيع العينة حسب الحالة العملية

العدد	النسبة	طبيعة العمل
-------	--------	-------------

يعمل	20	%48.8
لا يعمل	21	%51.2
المجموع	41	%100.0

كذلك يوضح الشكل رقم (5) توزيع العينة حسب الحالة العملية التي تبين أن نسبة من يعملون شبه متساوية بنسبة من لا يعملون، على الرغم من بيانات دائرة الاحصاءات العامة للعام 2009 تشير إلى أن معدل النشاط الاقتصادي المنقح هو 37,8%، وأن معدل البطالة في المحافظة أعلى قليلاً من معدل البطالة العام في المملكة حيث بلغ 13,3%، فنسبة السكان في سن العمل على مستوى المحافظة تصل إلى 56,3%، بينما تصل نسبة السكان في المحافظة ممن هم دون 15 عام إلى حوالي 41%، الأمر الذي يعني أن المجتمع المحلي في محافظة جرش مجتمع فتي يجلس ما يقارب نصفه على مقاعد الدراسة، وذلك مرده ارتفاع نسبة الخصوبة في المنطقة، الأمر الذي يشكل تحدي كبير على ارباب الأسر يتمثل في مدى قدرتهم على الخروج من دائرة الفقر، الذي يعمل على تآكل مداخيلهم التي تصبح قاصرة عن تأمين الاحتياجات الأسرية وبالتالي تتضائل حصة الفرد من دخل الأسرة، وبالمحصلة تقع معظم الأسر في دائرة الفقر الناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة.

الشكل رقم (5): توزيع العينة حسب الحالة العملية



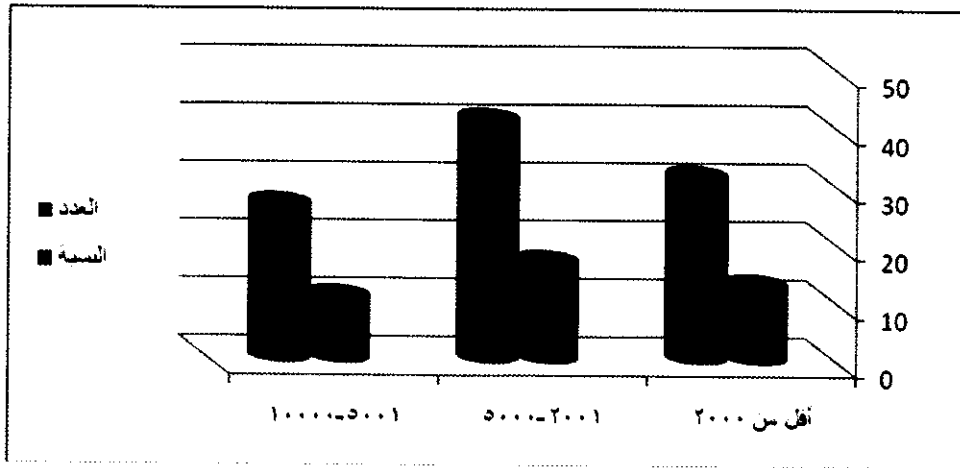
6. معدل الدخل

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى معظم الأفراد المشاركين في الدراسة قد تراوح دخلهم الشهري ما بين (160 – 400) دينار حيث بلغت نسبتهم 41,5%، في حين بلغت نسبة من قلّ دخلهم الشهري عن 160 دينار ثلث إجمالي العينة بواقع تقريبي بلغ 32%، كما بلغت نسبة من يزيد دخلهم الشهري عن 400 دينار تقريباً 27%.

الجدول رقم (9): توزيع العينة حسب معدل دخل الأسرة

النسبة	العدد	فئة الدخل
31.7%	13	أقل من 2000
41.5%	17	2001-5000
26.8%	11	5001-10000
100.0%	41	المجموع

الشكل رقم (6): توزيع العينة حسب مستوى دخل الأسرة



2/4 تحليل النتائج

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تحليل أهم النتائج التي تم التوصل إليها، من خلال جلسات نقاش المجموعات المركزة، والتي تم تنفيذها في قضاء برما بحيث يتم تحديد الاحتياجات الاقراضية والتدريبية لسكان قضاء برما.

1. توزيع المبحوثين حسب اتجاهاتهم نحو القيام بعمل خاص (مشاريع إنتاجية)

يشير الجدول رقم (10) إلى توزيع استجابات المبحوثين حول المعوقات التي تحول دون تأسيسهم لمشاريع صغيرة خاصة، فقد أعاد 52% من الأفراد العينة أسباب ذلك إلى عاملين أساسيين، هما: الأول عدم وجود تمويل (وهذا يمثل الحاجة للتمويل)، والثاني الخوف من الفشل (وهو حاجز نفسي متعلق بالشخص نتيجة قلة التدريب والتمرس)، أما العوامل الأخرى فلم تظهر لها أهمية كبرى نسبياً، وعليه يمكن الاستنتاج أن وجود مؤسسات مختصة بتوفير الاحتياجات التدريبية والتمويلية المناسبة للفئات المستهدفة، فإن ذلك سيؤدي إلى تخطي أهم العقبات التي تحول بين المواطنين وبين الإقبال على إقامة المشروعات الصغيرة الخاصة المولدة للدخل.

جدول رقم (10): توزيع العينة بحسب الأسباب التي تحول دون تأسيس المشروع

الصغير

النسبة	معوقات تأسيس مشاريع خاصة
28.3%	عدم وجود تمويل للمشروع
23.3%	خوفي من الفشل
16.6%	عدم القدرة على تولي إدارة المشروع مالياً
10%	الخوف من مواجهة مشاكل التسويق
8.3	عدم وجود خبرة كافية للمشروع
6.6%	جميع ما ذكر
6.6%	أفضل انتظار وظيفة مكتبية في القطاع العام أو الخاص
100%	المجموع

2. توزيع مفردات العينة حسب احتياجاتهم التدريبية قبل بدء المشروع

يشير الجدول رقم (11) إلى أن أكثر الدورات التدريبية المرغوبة من قبل الفئات المستهدفة والتي تفي باحتياجاتهم التدريبية قبل البدء بالمشروع، هي الدورة الشاملة في تكنولوجيا المعلومات (الحاسوب ICDL) بنسبة 27%، تليها دورة في فن تسويق المنتجات بنسبة 26%، وهذا يدل على وعي الفئات المستهدفة بأهمية إدخال التطور

التكنولوجي في إدارة المشروعات الصغيرة، ووعيهم بأهمية قضايا تسويق المنتج التي تضمن لهم استمرارية ونمو المشروع، في حين أبدت فئة قليلة منهم الاهتمام بدورة إدارة الحسابات والتدفقات النقدية، ويعزى السبب في ذلك إلى إمكانية تأتي ذلك من خلال توظيف محاسب بوقت جزئي عند الضرورة، أو لثقة صاحب المشروع بقدرته على مسك الدفاتر المحاسبية بالشكل البسيط.

جدول رقم (11): توزيع العينة حسب الاحتياجات التدريبية قبل بدء المشروع

النسبة	الاحتياجات التدريبية قبل بدء المشروع
16%	دورة تأسيس المشروعات الصغيرة
15%	دورة فنية لزيادة إنتاجية المشروع
27%	دورة تكنولوجيا المعلومات (الحاسوب ICDL)
26%	دورة في فن التسويق
15%	دورة في إدارة الحسابات والتدفقات النقدية للمشروع
100%	المجموع

3. توزيع مفردات العينة حسب احتياجاتهم التدريبية بعد إقامة المشروع

يوضح الجدول رقم (12) إلى ارتفاع نسبة المبحوثين الذين يؤكدون احتياجهم لدورات في فن التسويق بعد إقامتهم للمشروع حيث بلغت نسبتهم 28%، ويعود ذلك إلى ثقتهم بأن قضية الفشل في تسويق منتج المشروع سوف يؤدي حتماً إلى تعثر المشروع

وفشله. ومن ناحية ثانية أبدى 27% من المبحوثين رغبتهم بدورات تتعلق بفن التعامل مع الجمهور بعد إقامتهم للمشروع، لما لذلك من تأثير إيجابي قوي على قدرتهم على تسويق المنتج سواءً أكان خدمة أم سلعة، وبالتالي تصبح نسبة المبحوثين الذين يحتاجون لدورات في فن التعامل مع الجمهور والتسويق لفترة ما بعد إقامة المشروع 55%. في حين لم يبدي سوى 6% من المبحوثين رغبتهم بدورات في إدارة الوقت والأفراد، ربما لاعتقادهم بثانوية هذه القضايا بعد إقامة المشروع.

جدول رقم (12): توزيع العينة حسب الاحتياجات التدريبية بعد إقامة المشروع

النسبة	الاحتياجات التدريبية بعد إقامة المشروع
28%	فن التسويق
27%	فن التعامل مع الجمهور
20%	دورة تكنولوجيا المعلومات (الحاسوب ICDL)
6%	إدارة الوقت والأفراد
19%	دورة تطوير المشروعات الصغيرة
100%	المجموع

4. توزيع العينة حسب الاحتياجات التمويلية لبدء مشروع في قضاء برما

يبين الجدول رقم (13) أن أعلى نسبة من المبحوثين يحتاجون لتمويل إقامة مشروع صغير في قضاء برما تتراوح قيمته ما بين (5000 - 10000) دينار، بنسبة بلغت 29% من عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة من يحتاجون لتمويل يتراوح ما بين (10000-

15000) دينار لاقامة مشروع صغير في قضاء برما 27%، في حين تدنت نسبة المبحوثين الذين يحتاجون لقروض تقل عن (5000) دينار وتزيد عن (15000) دينار إلى 22% لكل منهما.

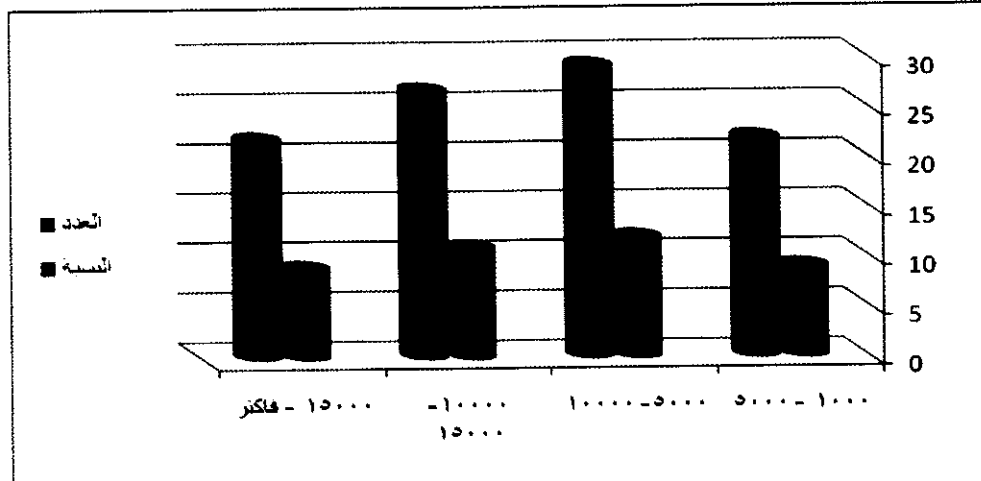
وبنظرة فاحصة لهذه النتائج يتبين لنا أن قليل من الفئات المستهدفة لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، يؤمنون بجدوى القروض متناهية الصغر في إقامة مشروع صغير، فالقروض متناهية الصغر أو (المايكروية) قد تكون كافية للمشروعات المنزلية ذات الأنشطة البسيطة، لكنها ليست كذلك عند الحديث عن مشروع رسمي مرخص ومسجل حسب الأصول.

جدول رقم (13): توزيع العينة حسب الاحتياجات التمويلية لبدء مشروع في قضاء برما

النسبة	الاحتياجات التمويلية لاقامة مشروع في قضاء برما
22%	1000 - 5000
29%	5000- 10000
27%	10000- 15000
22%	15000 فأكثر
100%	المجموع

كذلك يصف الشكل التالي رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب الاحتياجات التمويلية الكافية، لبدء مشروع صغير في قضاء برما من وجهة نظر المبحوثين.

الشكل رقم (7): توزيع العينة حسب الاحتياجات التمويلية لبدء مشروع في قضاء برما



5. توزيع العينة حسب الاحتياجات التنموية في قضاء برما

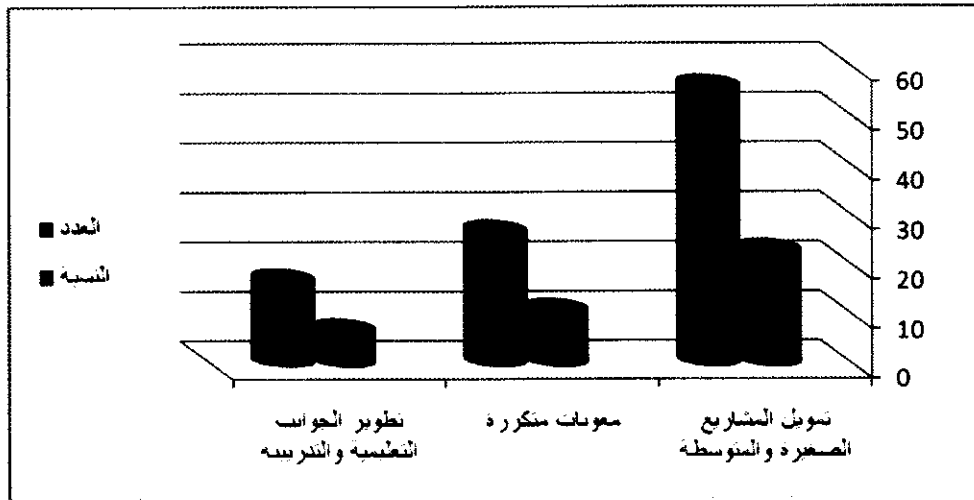
يشير الجدول رقم (14) إلى توزيع اتجاهات المبحوثين نحو الاحتياجات التنموية لقضاء برما، حيث أكد أكثر من نصفهم 56% أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أولوية تنموية ذات أهمية كبرى لتحقيق متطلبات التنمية في القضاء، في حين أشار 27% من العينة أن القضاء بحاجة لمعونات متكررة، وبالمحصلة وجد أن سكان القضاء لديهم الوعي الكافي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دوران عجلة التنمية في القضاء.

جدول رقم (14): توزيع العينة حسب الاحتياجات التنموية في قضاء برما

النسبة	العدد	الاحتياجات التنموية في قضاء برما
56%	23	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
27%	11	معونات متكررة
17%	7	تطوير الجوانب التعليمية والتدريبية
100%	41	المجموع

كذلك يصف الشكل التالي رقم (8) الاحتياجات التنموية لقضاء برما من وجهة نظر السكان في المجتمع المحلي، حيث يعتقد 17% من عينة الدراسة تطوير الجوانب التعليمية والتدريبية لها مرتبة أقل أهمية من القضايا التنموية الأخرى المطروحة في الدراسة.

الشكل رقم (8): توزيع العينة حسب الاحتياجات التنموية في قضاء برما



6. توزيع العينة حسب طبيعة احتياجات قضاء برما من المشروعات

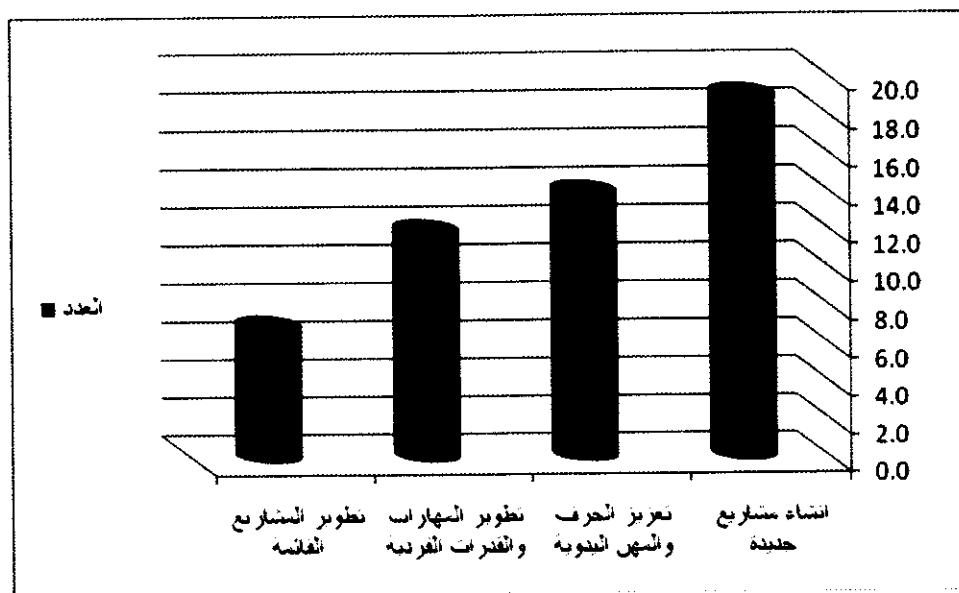
يشير الجدول رقم (15) إلى توزيع العينة حسب احتياجات قضاء برما من المشروعات الصغيرة، حيث أكد 37% من المبحوثين أن القضاء يحتاج إلى إقامة مشروعات جديدة، وأن فقط 13% منهم أكدوا ضرورة تطوير مشروعات قائمة، وهذا يدل أن المشروعات الحالية القائمة لا تكفي باحتياجات السكان والمنطقة، في حين أن 27% من العينة اعتقدوا بضرورة تعزيز المشروعات التي تركز على الحرف اليدوية، وأن 23% اعتقدوا بأهمية التركيز على تطوير المهارات والقدرات الفردية للسكان.

جدول رقم (15): توزيع العينة حسب طبيعة احتياجات قضاء برما من المشروعات

النسبة	احتياجات اهل المنطقة من المشاريع
37%	انشاء مشاريع جديدة
27%	تعزير الحرف والمهن اليدوية
23%	تطوير المهارات والقدرات الفردية
13%	تطوير المشاريع القائمة
100%	المجموع

والشكل التالي رقم (9) أيضاً يعكس توزيع عينة الدراسة حسب احتياجات قضاء برما من المشروعات ذات الأولوية بالنسبة للسكان.

الشكل رقم (9): توزيع العينة حسب طبيعة احتياجات قضاء برما من المشروعات



7. توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة على إقامة المشروعات

يشير الجدول رقم (16) إلى توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قضاء برما، فقد تبين أن معظم المبحوثين قد أكدوا وبنسبة 58% ضرورة توفر التمويل الكافي والمناسب كعامل رئيسي في قيام المشروع، تلاه مباشرة عامل توفير التدريب المناسب بواقع 31%.

جدول رقم (16): توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة على إقامة المشروعات

النسبة	العوامل التي تساعد على البدء بمشروع خاص
58%	توفر التمويل مناسب لبدء المشروع
31%	توفر التدريب المناسب
10%	توفر الخامات والموارد المحلية
100%	المجموع

8. توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة على نجاح واستمرار المشروعات

يشير الجدول رقم (17) إلى توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة على نجاح واستمرارية المشروعات بعد إقامتها في قضاء برما، حيث أبدى 38% من العينة أن توفر التمويل والتدريب معاً بشكل متوازن هو أمر يساعد على استمرارية المشروع، وهذا يعني أن توفير التمويل عند بداية تأسيس المشروع غير كافي، إلى جانب أن التدريب في مرحلة ما قبل إقامة المشروع أيضاً غير كافي، بمعنى أن أكثر من ثلث عينة الدراسة يرغبون باستمرار وجود الدعم لمشروعاتهم حتى خلال فترة ما بعد منح التمويل

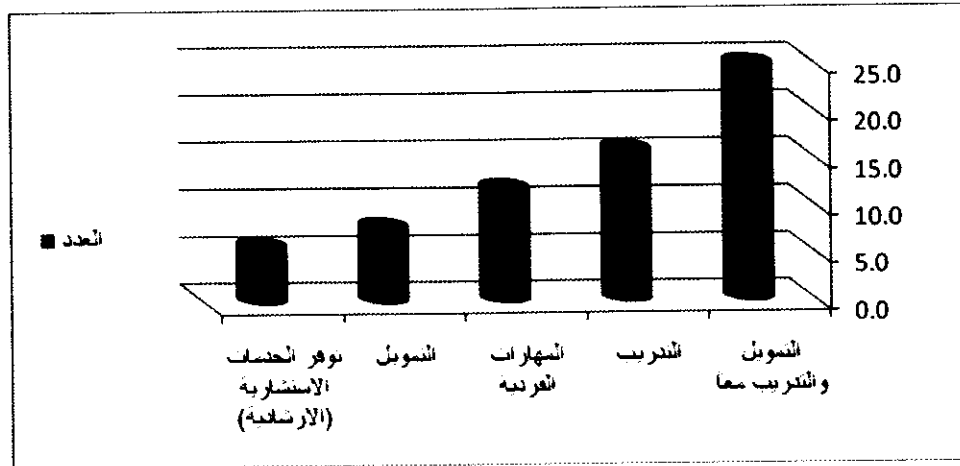
وتأسيس المشروع، وهذه قضية تتطلب قدر كبير من الوقت والجهد فضلاً عن ارتفاع الكلف على الجهة الداعمة بشكل كبير. فيما أبدى 24% من المبحوثين أن نجاح واستمرارية المشروع فيما بعد تأسيسه، يضمنه وجود التدريب المناسب بحسب طبيعة المشروع.

جدول رقم (17): توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة لنجاح واستمرارية المشروعات

النسبة	العوامل المساعدة على نجاح واستمرارية المشروعات
37%	التمويل والتدريب معاً
24%	التدريب
12.0	المهارات الفردية
18%	التمويل
9%	توفر الخدمات الاستشارية (الارشادية)
100%	المجموع

وفيما يلي يصف الشكل رقم (10) عدد الاستجابات التي تم حصرها والمساعدة في نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قضاء برما.

الشكل رقم (10): توزيع العينة حسب أهمية العوامل المساعدة نجاح واستمرارية المشروعات



9. توزيع استجابات العينة حول مدى توفر خدمات التمويل في قضاء برما

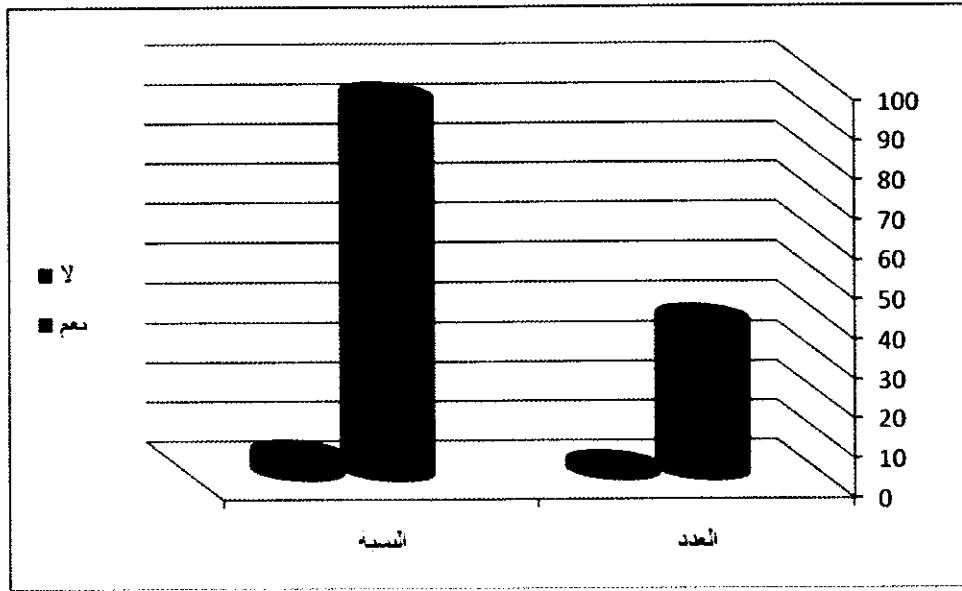
يشير الجدول رقم (18) إلى توزيع العينة حسب مدى توفر خدمات التمويل في قضاء برما، ويتبين أن 95% بمعنى معظم المشاركين في الدراسة قد أكدوا عدم وجود خدمات تمويلية في القضاء، وهذا يعني حرمان السكان من امكانية الاستفادة من تلك الخدمات عند الحاجة إليها، وإلا فانهم مضطرين إلى البحث عن أقرب جهة تقدم مثل تلك الخدمات في منطقة أخرى، وهذا عامل يحد بالتالي من سهولة استفادة سكان القضاء من خدمات التمويل المتاحة في مناطق أخرى.

جدول رقم (18): توزيع العينة حول مدى توفر خدمات التمويل في قضاء برما

النسبة	العدد	توفر خدمات التمويل في قضاء برما
95.1%	39	لا
4.9%	2	نعم
100.0%	41	المجموع

وفيما يلي يوضح الشكل رقم (11) عدد استجابات المبحوثين حول مدى توفر خدمات التمويل في قضاء برما.

الشكل رقم (11): توزيع العينة حول مدى توفر خدمات التمويل في قضاء برما



10. توزيع العينة حسب أسبقية الاستفادة من قروض سابقة

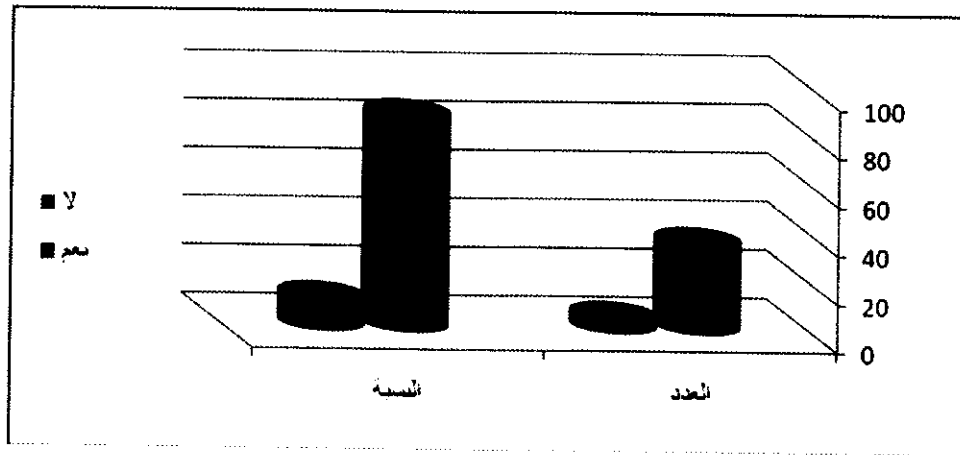
يشير الجدول رقم (19) إلى توزيع العينة حسب أسبقية الاستفادة من قروض سابقة، حيث تبين أن حوالي 88% من العينة لم يسبق لهم وأن استفادوا من أية قروض، وهذه نتيجة متوقعة حيث لا يوجد جهة تقدم وتوضح الخدمات التمويلية التي قد يستفيد منها السكان في القضاء، فيما أبدى 12% من العينة أنهم قد سبق وأن حصلوا على قروض لغايات عديدة.

جدول رقم (19): توزيع العينة حسب أسبقية الاستفادة من قروض سابقة

الحاصلين على قروض	العدد	النسبة
لا	36	%87.8
نعم	5	%12.2
المجموع	41	%100.0

يوضح الشكل رقم (12) عدد ونسبة الأفراد الذين سبق لهم وأن استفادوا من قروض في القضاء.

الشكل رقم (12): توزيع العينة حسب أسبقية الاستفادة من قروض سابقة



11. توزيع العينة حسب استخدامات وغايات القرض

أوضحت الدراسة أن فقط (5) أفراد قد سبق لهم وأن استفادوا من قروض، وكان اثنان منهم لغايات تمويل نشاط اقتصادي، فيما كان شخص واحد قد اقترض لغايات الاسكان وشخصين أجابا بغير ذلك، ولم تتبين غاية أخذهم للقرض.

12. توزيع العينة حسب العوامل المعيقة للإستفادة من القروض

يشير الجدول رقم (20) إلى توزيع العينة العوامل المعيقة للإستفادة من القروض بشكل عام، حيث تبين أن نصف عينة الدراسة وبواقع 50% منهم قد كان العائق أمامهم هو عدم ملائمة الضمانات المطلوبة مع المتاحة لديهم، وهذه نتيجة متوقعة حيث أن سكان مناطق جيوب الفقر غالباً ما لا يتوفر لديهم الضمانات التي الكافية للمؤسسات التمويلية، سواءً أكانت تلك الضمانات رواتب كافية للكفلاء أم عقارات غير مرهونة لجهات أخرى. فيما أبدى 16% من المبحوثين عدم استعدادهم للمغامرة وبالتالي تكبد القرض وأرباحه أو فوائده عند تعثر أو فشل المشروع.

ويبدو أن قضاء برما لم يعتبر مسألة عدم توفر تمويل اسلامي عائقاً محورياً في مجال الحصول على القروض، وهذا يعني أن السكان يمكن أن يتقدموا للحصول على قرض بفائدة تجارية إذا توفرت لديهم الضمانات المطلوبة والمعلومات الكافية وتخطي حاجز الخوف من المجهول من خلال التدريب والاعداد الملائمين.

جدول رقم (20): توزيع العينة حسب العوامل المعيقة للإستفادة من القروض

النسبة	العوامل التي تساعد على نجاح المشاريع
50%	الضمانات المطلوبة غير ملائمة لى
16%	لا أريد المخاطرة
13%	لا أعرف كيف وأين أتقدم بطلب قرض؟
13%	لا يوجد تمويل اسلامي
5%	أفضل استخدام أموالى
3%	تم رفض الطلب
0.0	غير ذلك
0.0	لا أعرف القراءة والكتابة
100%	المجموع

13. توزيع العينة حسب الرغبة فى الحصول على تمويل اسلامي

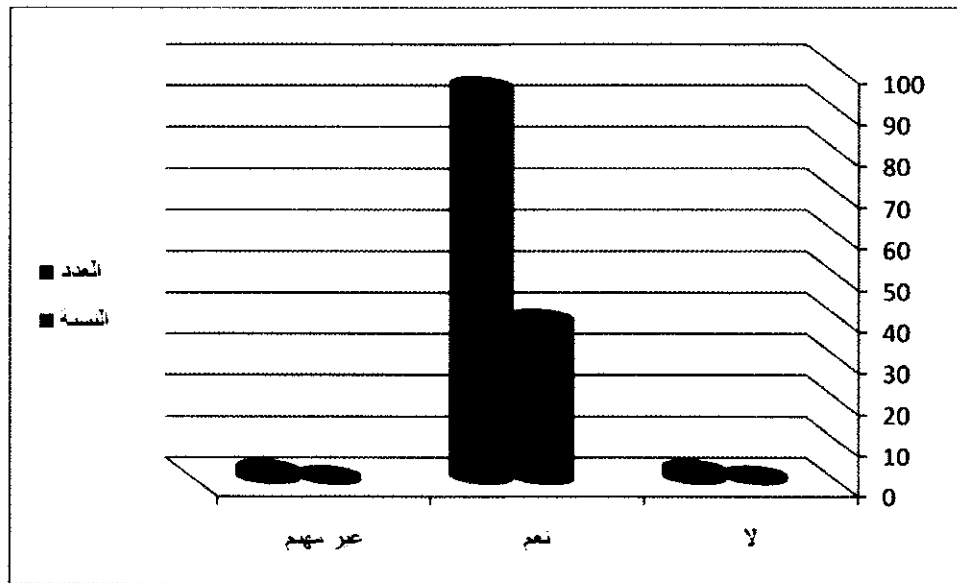
يشير الجدول رقم (21) إلى توزيع العينة حسب رغبتهم فى الحصول على تمويل بطريقة اسلامية، حيث أبدى 95% منهم هذا الاهتمام، فيما رفضها ولم يكثر بها تقريباً 2% من المبحوثين، وهذه نتيجة تتوافق مع توجهات السكان فى المملكة نحو تفضيل معظمهم لأخذ القروض شريطة أن تمنح بالطريقة الاسلامية.

جدول رقم (21): توزيع العينة حسب الرغبة في الحصول على تمويل اسلامي

النسبة	الرغبة في الحصول على تمويل اسلامي
%2.4	لا
%95.1	نعم
%2.4	غير مهتم
%100.0	المجموع

وفيما يلي يوضح الشكل رقم (13) عدد ونسبة الأفراد الذين يرغبون في الحصول على تمويل اسلامي في قضاء برما.

الشكل رقم (13): توزيع العينة حسب الرغبة في الحصول على تمويل اسلامي



14. توزيع العينة حسب أسباب تفضيل الحصول على تمويل اسلامي

يشير الجدول رقم (22) إلى توزيع العينة حسب أسباب تفضيل الحصول على تمويل اسلامي، أوضح 73% من العينة أن أسباب تفضيل حصولهم على تمويل اسلامي، هو أنه يتوافق مع معتقداتي الدينية، فيما فضل 22% ذلك التمويل لأنه يطرح شروطاً أفضل لمنح التمويل.

جدول رقم (22): توزيع العينة حسب أسباب تفضيل الحصول على تمويل اسلامي

النسبة	أسباب تفضيل الحصول على تمويل اسلامي
73%	لانه يتوافق مع معتقداتي الدينية
22%	شروط أفضل للتمويل
5%	غير ذلك
100.0%	المجموع

الشكل رقم (14): توزيع العينة حسب أسباب تفضيل الحصول على تمويل اسلامي



15. توزيع العينة حسب صعوبات وعوائق الحصول على تمويل اسلامي

يشير الجدول رقم (23) إلى توزيع العينة حسب الصعوبات والعوائق التي تعترض الراغبين في الحصول على تمويل، حيث أبدى حوالي 98% منهم عدم وجود عوائق تذكر في هذا المجال، فيما أبدى فقط 2% منهم تذمرهم حيال اجراءات التمويل الاسلامي الطويلة والمعقدة.

جدول رقم (23): توزيع العينة حسب صعوبات وعوائق الحصول على تمويل اسلامي

النسبة	الصعوبات
%97.6	لا يوجد صعوبات
%2.4	اجراءاته معقدة وطويلة
0	غير ذلك
%100.0	المجموع

3/4 آلية تنفيذ الدراسة

1. تم تنفيذ الدراسة اعتماداً على عمل مجموعات نقاش مركز، بحيث تم إتباع الخطوات التالية :-
2. التنسيق مع القيادات المحلية في قضاء برما و بالتعاون مع الجمعيات الخيرية والتعاونية في المنطقة والمجلس البلدي، حيث تم إشراك أكبر عدد ممكن من أهالي المناطق المستهدفة مع مراعاة التوزيع المتكافئ للجنس، وتحديد المكان والزمان المناسبين.
3. الالتقاء بالمشاركين حيث تم مناقشة ما يلي:-
 - إعطاء فكرة وافية عن الصندوق الأهداف والغايات والبرامج الاقراضية والتدريبية فيه.
 - إعطاء فكرة عامة وموجزة عن أهمية المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل والتشغيل الذاتي.
 - إعطاء فكرة موجزة عن التدريب و التأهيل المبني على احتياجات سوق العمل في المنطقة
 - استخدام أسلوب العصف الذهني للمشاركين لتحديد أهم المشاكل التي يعاني منها أهالي المنطقة.
 - مناقشة المشاكل المستخلصة وتحديد أهمها وإيجاد الحلول المناسبة .
 - عرض أفكار مشاريع ريادية ممكنة التنفيذ في المنطقة.
 - تحليل نتائج مجموعات النقاش المركز، وتقديم التوصيات لإدارة الصندوق.
 - عرض الفرص التمويلية المتاحة لإقامة مشاريع إنتاجية في المنطقة وما هي الحوافز التي يتم تقديمها لتشجيع العاطلين عن العمل والذين لديهم القدرة في إقامة مشاريع صغيرة أو متوسطة مدرة للدخل .

4. تحليل نتائج مجموعات النقاش المركز، وتقديم التوصيات لإدارة الصندوق، حيث تم وضع النتائج على مستوى القضاء المستهدف وليس على مستوى التجمعات السكانية وذلك لتشابه الظروف في هذه التجمعات وتقارب أفكار المشاريع فيها إلى حد بعيد.

5. وللوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة استلزم الأمر إلى جمع نوعين من البيانات: الثانوية (Secondary data) والأولية (Primary data). بالنسبة للبيانات الثانوية فقد تم الحصول عليها من وحدة التنمية المحلية في محافظة جرش، ومديرية قضاء برما، ودائرة الإحصاءات العامة، وقاعدة بيانات صندوق التنمية والتشغيل، وأما فيما يخص البيانات الأولية فقد تم جمعها من خلال النقاط أعلاه لمجموعات النقاش المركز مع المشاركين .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يعرض هذا الفصل أهم النتائج التي توصل إليها البحث الميداني، من واقع عقد وتنفيذ حلقات النقاش المركز، وسعيًا وراء عرض النتائج والمعلومات الامبريقية بأسلوب بحثي منهجي؛ فقد تم إدراجها ضمن جداول خاصة، على النحو الآتي:

جدول رقم (24)

المشروعات المقترحة الملائمة واقع قضاء برما

مشروعات الريادية	المشروعات المدرة للدخل (المشاريع المنزلية)	المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقترحة
1. استراحات سياحية	1. مشاريع حرفي يدوية منزلية	1. صالونات حلاقة وتجميل
2. تصنيع المنتجات النباتية (الزيتون، الفواكه)	2. المطرقات و الأعمال اليدوية	2. معارض بيع البان واجبان
	3. الحقائق المنزلية لإنتاج الأعشاب الطبية والخضروات	3. افران ومخابز
	4. تصنيع البان منزلي	4. محلات صيانة عامة
		5. بقالات
		6. تحلية مياه

جدول رقم (25)

تصنيف الدورات التدريبية المقترحة لقضاء برما

التدريب على ادارة المشاريع	التدريب على مهن وحرف	التدريب بهدف ايجاد فرصة عمل
1. دورة ادارة المشاريع 2. دورة محاسبة خاصة في المشاريع الصغيرة 3. تسويق منتجات المشاريع	1. صيانة مركبات 2. كهرباء المعدات الزراعية 3. صيانة اجهزة الكترونية	1. تدريب على الحاسوب 2. سكرتاري وطباعة

جدول رقم (26)

خلاصة مجموعات النقاش المركز آليات التمويل المقترحة لمنطقة برما

الضمانات المقترحة والتي يستطيع الأهالي تقديمها	شروط التمويل المقترحة
1. رواتب العاملين في الحكومة والبلديات والشركات الخاصة 2. كفالة جماعية لمجموعة لا تقل عن 5 أفراد من أهل المنطقة. 3. ضمان عقاري لحجم التمويل الكبير 4. الكفالات الشخصية من ذوي الملاحة المالية	1. توفير برامج تمويل متنوعة تلبى كافة الاحتياجات 2. التمويل بالطرق الاسلامية. 3. ان يكون حجم التمويل مناسب بحيث يغطي احتياجات المشروع بما في ذلك راس مال عامل لفترة تتناسب مع احتياجات المشروع

وبالنهاية وبعد أن قام الصندوق بالوقوف على كافة المشاكل والمشاريع المطلوبة من قبل سكان قضاء برما يوصي فريق البحث بما يلي:

(1) إعداد برنامج شامل للتوعية بأهمية العمل الحر ودور المشروعات الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

- (2) عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- (3) تفعيل نافذة الصندوق في محافظة عجلون و عمل جدول زمني لوحداث الإقراض المتنقلة لزيارة اللواء شهريا، وتقديم خدمات الصندوق و بالتنسيق مع الحاكم الإداري و الجمعيات المتواجدة في القضاء .
- (4) تشجيع المجتمع المحلي على إقامة مشاريع صغيرة من خلال توفير محفظة اقراضية بشروط و ضمانات سهلة و إجراءات سهلة و ميسرة.
- (5) تعزيز دور الشباب و النساء في القضاء من خلال تحفيزهم على اقامة مشاريع إنتاجية.
- (6) الاهتمام بالبنية التحتية للقضاء، مما يساعد على النهوض بالمنطقة و تشجيع الاستثمار.
- (7) التكثيف من برامج التوعية و التثقيف لأهمية التعلم و العمل و التدريب و إدارة المشاريع خاصة في القطاع النسائي.
- (8) تفعيل دور مجالس التنمية المحلية في تحديد الأولويات التنموية و مأسسة هذه العملية من خلال لجان ممثلة للمجتمع المحلي تقوم باتخاذ هذه القرارات بالنيابة عن المجتمع المحلية و تشكيل لجان تنموية في كل جيب من تلك الجيوب برئاسة الحاكم الإداري في المنطقة و عدد من مدراء الدوائر الحكومية و المجتمع المحلي و العمل على اقتراح المشاريع التي تساهم في الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة في تلك المناطق .
- (9) التوقف عن إنشاء تجمعات سكنية بعيدة، و الاستعاضة عنها بإقامة وحدات سكنية بديلة في تجمعات قائمة، مما يوفر في الإنفاق على البنية التحتية كالطرق و المدارس و الكهرباء، و يرفع من مستوى الخدمات المقدمة لتلك التجمعات و يعزز فرص العمل لتلك الفئات.
- (10) توفير التمويل للمشاريع المنزلية من خلال الجمعيات العاملة في المنطقة كالجمعيات الخيرية و التعاونية بعد تاهيلها لتقديم خدمات التمويل لاهالي المنطقة .

11) الحث على دمج الجمعيات، ومساعدتها من خلال تمويل صناديق انتمان دوارة لتقديم قروض لمشاريع انتاجية وخدمية تخدم المنطقة، شريطة أن تكون تلك المشاريع مدروسة الجدوى. وتمكين تلك الجمعيات العاملة في المنطقة من اخذ دورها بالتنمية من خلال التدريب في مجال الاستثمار بكافة جوانبه وكيفية تنظيم الأمور الإدارية والمالية.